مجلة جامعة الملك خالد
للدراسات التاريخية والحضارية

مجلة علمية محكمة فصلية تعنى بالدراسات التاريخية والحضارية

المجلد الرابع

العدد الثاني (إبريل 2023م)

جامعة الملك خالد

King Khalid University

P-ISSN 1658-872X
E-ISSN 1658-8568
رقم الإيداع: 1442/3597

مجلة جامعة الملك خالد
للدراسات التاريخية والحضارية

مجلة علمية محكمة فصلية تعنى بالدراسات التاريخية والحضارية

رئيس التحرير: أ.د. أحمد بن يحيى آل فائع

مدير التحرير: أ.د. عبد العزيز محمد رمضان

هيئة التحرير: أ.د. مصطفى محمد قنديل زايد

أ. د. علي بن حسين صميلي

د. حسن بن يحيى الشوكاني

د. علي بن عوض آل قطب عسيري

الهيئة الاستشارية: معالي أ.د. إسماعيل بن محمد البشري (جامعة الجوف سابقًا)

معالي أ.د. سعيد بن عمر آل عمر (جامعة الحدود الشمالية سابقًا)

أ.د. عبد اللطيف بن عبد الله بن دهيش (جامعة أم القرى)

أ.د. عبد العزيز بن صالح الهلابي (جامعة الملك سعود)

أ.د. سليمان بن عبد الرحمن الذييب (جامعة الملك سعود)

أ.د. مسفر بن سعد الخثعمي (جامعة بيشة)

أ.د. عبد العزيز بن راشد السنيدي (جامعة القصيم)

أ.د. غيثان بن علي جريس (جامعة الملك خالد)

أ.د. محمد بن منصور حاوي (جامعة الملك خالد)

المراسلات:

- تُوجه المراسلات لرئيس تحرير المجلة على العنوان الآتي: المملكة العربية السعودية، أبها، جامعة الملك خالد، كرسي الملك خالد للبحث العلمي. فاكس: 072289241، هاتف 072289241، بريد إلكتروني jhc@kku.edu.sa

شروط النشر:

تُرسل البحوث عبر الموقع الإلكتروني للمجلة https://itcsvc.kku.edu.sa/KKU_ScientificJournals/، وفق الشروط الآتية: -

- عدم تعارض المادة العلمية مع أحكام الشريعة الإسلامية وأنظمة الدولة.
- تقبل المجلة البحوث والدراسات في مختلف التخصصات التاريخية والحضارية.
- يراعى في البحث الأصالة والجدة والجودة في الفكرة والأسلوب والمنهج والتوثيق العلمي والخلو من الأخطاء العلمية واللغوية.
- أن تتضمن ورقة الغلاف باللغتين العربية والإنجليزية: عنوان البحث، واسم الباحث، ولقبه العلمي، وتخصصه، وبريده الإلكتروني، فضلاً عن ملخص البحث (بما لا يزيد عن 200 كلمة) وكلماته المفتاحية باللغتين العربية والإنجليزية.
- يُرسل البحث باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية عبر موقع المجلة في نسخة word (A4)، على ألا تتضمن أية بيانات دالة على هُوية الباحث، وألا تزيد صفحات البحث عن (50) ورقة تشمل الجداول والمراجع والملاحق.
- كتابة البحث باستخدام نظام متوافق مع أنظمة الحاسب الآلي، على أن يكون نوع الخط عربيًا تقليديًا Traditional Arabic والبنط (18) للعناوين الرئيسة للبحث، و (16) لمتن البحث، و(14) للهوامش.
- أن تكون طريقة التوثيق في نهاية البحث وفق منهج البحث العلمي المتبع، على أن يتم التعريف بالمصدر كاملاً عند ذكره أول مرة، وغير مطلوب إلحاق قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.
- يسمح بالتوثيق من المواقع الإلكترونية وفق الشروط والطرائق المنظمة لذلك.
- عند قبول البحث للنشر في المجلة يُزود الباحث بخطاب رسمي مختوم بالموافقة على النشر.

- تُنشر نسخة الكترونية من أعداد المجلة على موقعها الإلكتروني.
- يتم ترتيب محتويات المجلة وفقًا لاعتبارات فنية.
- كل ما يُنشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يُعد تمثيلاً لوجهة نظر المجلة.

محتويات العدد

المحتويات..... ز

تصدير العدد ..... ط

البحوث

– **موضي بنت عبد الله السرحان**: الملامح الاقتصادية لمكة من خلال رحلة ابن جُبَير "نذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار (579هـ/ 1182م) **19-1**

– **عبير حسين مقبل الطويهر**: العلاقة بين الكامل محمد والمعظم عيسى بين الوفاق والاختلاف (615-624هـ/ 1218-1227م) **53-21**

– **سامي بن سعد المخيزم**: الأمير المسَفَّر في دولة سلاطين المماليك (648-923هـ/ 1250-1517م) **83-55**

تصدير العدد

يطيب لهيئة تحرير "مجلة جامعة الملك خالد للدراسات التاريخية والحضارية" أن تقدم للقارئ الكريم عددها العاشر (العدد الثاني من المجلد الرابع/ أبريل 2023م) الذي يحوي بين جنباته بحوثًا تتسم بالعمق والجِدّة والأصالة، ولمجموعة متميزة من الباحثين المتخصصين في مختلف حقب التاريخ والمنتمين إلى جامعات المملكة العربية السعودية. ويُجسد هذا العدد عمل هيئة التحرير المستمر والدؤوب لتحقيق الرؤية والرسالة اللتين تطمح إلى تحقيقهما المجلة بهدف الارتقاء بها إلى مصاف المجلات العلمية المتميزة والمعتمدة في أفضل التصنيفات.

والتزامًا من هيئة التحرير للباحث والقارئ الكريم بمبدأ العمل المستمر في إصدار الأعداد؛ فإن العملَ جارٍ على تحكيم بحوث العدد الثالث من المجلد الرابع (يوليو 2023م) ومراجعتها تمهيدًا للنشر في الموعد المحدد.

وأخيرًا؛ تسعدُ هيئة تحرير المجلة بتلقي الملحوظات والمقترحات التي سوف تُسهم في تحسين إخراج المجلة ومحتواها، وتصل بها إلى ما ترتجيه من مكانة علمية عالمية مرموقة، وذلك على بريدها الإلكتروني: jhc@kku.edu.sa

رئيس التحرير

أ. د. أحمد بن يحيى آل فائع

أبحاث العدد

الأمير المُسَفَّر في دولة سلاطين المماليك
(648-923هـ/1250-1517م)

د. سامي بن سعد المخيزيم

جامعة الملك سعود – السعودية

المستخلص:

يتناول هذا البحث إحدى الوظائف المهمة التي كانت قائمة في عصر دولة المماليك، وهي وظيفة "الأمير المُسَفَّر"، وتُشير التسمية إلى أنه الأمير المسؤول عن مرافقة المنقولين أو المسافرين بأمر السلطان إلى مكان خارج مقر الحكم، سواء كان هؤلاء: مسجونين مسافرين إلى مقر اعتقالهم، أو ولاة وموظفين جُدد يسافرون إلى مقر عملهم. وقد اكتسبت هذه الوظيفة أهمية خاصة عند المماليك، بل عدتها بعض المصادر إحدى الوظائف المهمة التي تُقام عليها القواعد المُلوكية في الدولة، وأن أي خلل يصيبها يعد إخلالاً بناموس (قانون) الحكم. وهكذا يتناول هذا البحث وظيفة الأمير المُسَفَّر من حيث التعريف بها، وشروط اختيار شاغلها، والمهام المكلف بها، وأبرز من تولاها من الأمراء المماليك، ومقدار الراتب الذي يتقاضاه. وقد توصل البحث إلى أنه بالرغم من أن وظيفة الأمير المُسَفَّر كانت موجودة على الدوام في الديوان المملوكي، إلا أنها لم تُفَعّل بصورة دائمة إلا إذا توفرت الحاجة إليها، وكانت تُسند في الغالب إلى أمراء لهم مكانتهم في الدولة، وتتدرج هذه المكانة بحسب مكانة الشخص المطلوب مرافقته في السفر.

الكلمات المفتاحية: سلاطين المماليك؛ الديوان المملوكي؛ الأمير المُسَفَّر؛ رسوم التسفير.

Al-Amir al-Musaffar in the State of Mamluk Sultans
(648-923A.H/1250-1517A.D)

Sami S. Abdulla Al-Makazeem
King Saud University – Saudi Arabia

Abstract:

This research deals with one of the important functions in the era of the Mamluk state. It is the function of al-amīr al-Musafar, who would accompany governors and new employees traveling to their workplace. This function has gained special importance for the Mamluks, and some sources even consider it one of the important functions on which the royal rules are based, and that any defect that befalls it is considered a violation of the law of the state. Thus, this research deals with the function in terms of its definition, the conditions for selecting its occupant, the tasks assigned to it, the most prominent of the Mamluk princes who assumed it, and the amount of salary that he receives. The research concluded that although the function of al-amīr al-Musafar was always present in the Mamluk court, it was not activated permanently unless there was a need for it, and it was often assigned to princes of high status in the Mamluk court, and this status is graded according to the status of the person required to accompany him on travel**.**

Keywords: Mamluk sultans; Mamluk Diwan; al-amīr al-Musafar; Travel fees.

المقدمة:

تمثل دولة المماليك دولةً عسكريةً في الإدارة والحكم، لذا حفل الديوان المملوكي بالعديد من الوظائف التي تسير في هذا الفلك، حيث شمل وظائف مهمة ودقيقة تولّت أداء المهام الإدارية والديوانية في الدولة، وقد اختير لها من ذوي الخبرة والكفاءة والتدريب من الموظفين سواء كانوا من أرباب السيف، أو من أرباب القلم.

ويأتي في هذا السياق الحديث عن وظيفة "الأمير المسَفَّر"، وهي إحدى الوظائف المهمة في دولة سلاطين المماليك لاتصالها المباشر بالبروتوكول العام للدولة، أو بـ "ناموس الحكم"، على حد تعبير المصادر المعاصرة، إذ كان من عادة السلطان المملوكي تكليف عدد من كبار الأمراء لتولي مهمة التسفير، وهي أن يرافق أحد هؤلاء المكلفين الأمراء والموظفين الذين أمر السلطان بتسفيرهم خارج القاهرة لقضاء مهمة، أو عقوبة، أو لتولي منصب جديد، أو غير ذلك.

ولم أجد دراسات حديثة- بحسب ما اطلعت عليه- تناولت بالبحث والدراسة وظيفة الأمير المسفّر في دولة سلاطين المماليك، وإنما ذُكرت عرضًا في بعض الدراسات مثل: دراسة علاء رزق طه عن السجون والعقوبات في مصر في عصر سلاطين المماليك، ودراسة هالة نواف الرفاعي للسجون في مصر في العصر المملوكي، ودراسة القططي عن السجون في مصر وبلاد الشام في الدولتين الأيوبية والمملوكية، ودراسة أشرف محمد أنس عن المنافي في مصر عصر سلاطين المماليك.

ويأتي غموض هذه الوظيفة في أن المؤلفات الديوانية لم تفرد لها حديثًا مستقلًا أسوة بالوظائف الأخرى، ولعل ذلك يشير إلى أن وظيفة "المُسَفَّر" لم تكن وظيفةً نشطةً دائمًا في الديوان المملوكي، وإنما كانت وظيفة مؤقتةً، تظهر وتخفت بحسب الحاجة إليها، وهذا ما سيتم بحثه ودراسته والتأكد من صحته من خلال عدة محاور تستعرض التعريف بهذه الوظيفة، وشروط اختيار شاغلها، والمهام المكلف بها، وأبرز من تولاها من الأمراء المماليك، ومقدار الراتب الذي يتقاضاه، وهل كان راتبًا ثابتًا أم متغيرًا؟ ومن المسؤول عن منح هذا الراتب؟

1. تعريف المسفر لغة واصطلاحًا:

المُسَفَّرُ في اللغة هو اسم فاعل من سفر، والمسفر هو الرجل الكثير الأسفار، وأيضًا هو القوي على السفر، وهو الكثير الأسفار القوي عليها [1]. أما في الاصطلاح، فلم يرد تعريفًا صريحًا للمُسَفّر في المصادر المملوكية [2]، لكن وردت إشارتان يمكن من خلالهما التعريف به، والتعرف على مهام وظيفته.

وردت الإشارة الأولى عند ابن حجر العسقلاني في كتابه إنباء الغمر، عند ذكر إبطال القَدْر المالي الذي كان يأخذه الشخص المسفر أثناء مرافقته للأمير المنفي أو المسجون فيقول: "وفي شهر ربيع الآخر [سنة

825هـ/1422م] الذي استقر فيه الأشرف [برسباي] في السلطنة أمر بإبطال القدر الذي كان يأخذه من يسافر بالأمير المنفصل عن إمرته إذا حُبس أو نفي"[3].

وهكذا يمكننا من خلال هذ الإشارة استنتاج مهمة المُسَفَّر الرئيسة، وهي السفر مع الأمير المسجون إلى محبسه، والأمير المنفي إلى منفاه. وذكر أشرف أنس أن إخراج وتوصيل من يتم نفيه كان يتم على يد أمراء أُطلق عليهم الأمراء المسفرون الذين تولوا مهمة توصيل الشخص المنفي إلى منفاه بالصورة التي تقرر نفيه بها[4].

وقد عرّفه بعض الباحثين "بأنه الشخص المنوط به مرافقة المسجون أثناء السفر بالبر أو بالبحر"[5]. أو "هو الأمير المسؤول عن نقل الخليفة أو السلطان أو الأمير إلى مكان السجن خارج القاهرة"[6].

أما الإشارة الأخرى؛ فقد وردت عند ابن شاهين الظاهري[7]، في إطار حديثه عن تعيين نائب جديد وكان النص الذي ذكره بالغ الأهمية لدلالته على قيمة هذه الوظيفة في الدولة المملوكية فيقول: "ولم يخرجا [أي المسفران] من القاهرة، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ذهب ناموس ملك مصر بذهاب القواعد الملوكية، فإن المقصود كان بالمسفّر إقامة الناموس بنقل المتولّي إلى ولايته مع قاصد السلطان الحامل إليه تقليد الولاية وتشريفها إلى أن يوصله محلّ ولايته. وأما ما يحصل له من المال فكان ضِمنًا لا قصدًا، فالعكس الأمر، بل لم يصر العكس موصلاً للأمر الضمني أيضًا، فصار المقصد أخذ المال للمسفر، وبهذه الفعلة وأنظارها كاد ملك مصر أن يتلاشى، وبهذا [الفعل] وأنظاره طمع فيه الطامع".

وهي إشارة مهمة تدل على مدى أهمية المسفر ودوره في إرساء قاعدة مهمة من قواعد السلطنة الخاصة بتعيين النواب الجدد، فقد كان المسفر يصاحب الرسول الذي كان يحمل تقاليد التعيين وتشاريفه من السلطان المملوكي بالقاهرة إلى النائب المعين الجديد، وأيضًا مرافقة الأمير المعين إلى مقر ولايته الجديدة. لكن يبدو مع فساد الأمور في هذه المرحلة من تاريخ الدولة المملوكية، فلم يخرج المسفر لأداء مهام وظيفته، مما دفع ابن شاهين أن يعد ذلك سببًا في انهيار "القواعد الملوكية".

أما عن ذِكر المسفّر في المصادر الأخرى، فقد جاء ذكره في إطار ذكر مهام وكّلت إليه، ولم تُشر إلى تعريف له. فقد أوكل للمسفر العديد من المهام الأخرى غير نقل المسجونين والمنفيين ومرافقة النواب، إذ رافق الأمراء البطّالين[8] إلى أماكن تقاعدهم، ورافق أيضًا القضاة –أحيانًا– إلى أماكن تعيينهم، إضافة إلى غيرها من المهام الأخرى.

وبهذا يمكن القول إن تعريف الأمير المسفر يتضمن المعنيين، الخاص والعام، فالمعنى الخاص أنه مسؤول عن تسفير المعاقبين بالسجن أو النفي من الأمراء وكبار المسؤولين، أما المعنى العام فهو تولي مسؤولية التسفير الذي

يكلفه بها السلطان، سواء كان الذي بصحبته معاقبًا أو غير معاقب، متوليًا منصبًا جديدًا أو معزولًا، إلى غير ذلك من مهام.

والسؤال المطروح، هل كان الأمير المسفر موظَّفًا رسميًا بالدولة المملوكية؟

لم تؤكد لنا المصادر المتاحة إذا كانت وظيفة الأمير المسفر ضمن موظفي الدولة أم لا! ويرى بعض الباحثين[9] أن هذه الوظيفة ضمن موظفي السجن المسؤولين عن نقل السجين المراد نقله إلى سجن خارج القاهرة، مدلّلين على ذلك بمثالين، أحدهما: عندما رسم السلطان الظاهر جقمق (842-857هـ/1453-1439م) للأمير جانبك القرماني[10]، ليكون مسفرًا للملك العزيز يوسف بن برسباي إلى سجنه بالإسكندرية في سنة 843هـ/1436م[11]، والآخر: إقرار السلطان الأشرف شعبان للأمير قطلوبغا جركس[12] للسفر إلى دمشق للقبض على الأمير بيدمر نائب الشام[13] في سنة 778هـ/1376م[14]. وبالنظر لهذين المثالين فقد لا نجد فيهما دلالة على أن الأمير المسفر كان من موظفي الدولة، وفي ذلك يرى أحد الباحثين أن "الأمير المسفر" -كوظيفة لم تكن قائمة ورسمية في ديوان الدولة المملوكية- إنما هو "لفظ أُطلق على كل من يرافق المسجون عند ترحيله إلى أحد السجون"[15].

والواقع أن هذا القول قد لا يكون دقيقًا، فالكثير من الشواهد تدل على اتساع مهام المسفر، ومن الصعوبة قبول اقتصارها على مرافقة المسجونين. ويمكن أن يُفهم من نص السحماوي[16] أن الأمير المسفر كان موظفًا بالدولة ضمن "مماليك الخدمة" الذي صنفهم ضمن الفئة الخامسة لمماليك أرباب السيوف، وعرَّفهم بأنهم "الذين لا وظيفة لهم ولا خدمة عليهم إلا من تلقاء أنفسهم أو السفر إلى مُهم"[17].

ومسألة تحديد مهمّة "السفر إلى مُهم" لبعض الأمراء، توحي بأن وظيفة السفر هي مهمة ثانوية، يؤديها الأمير إلى جانب وظيفته الأساسية، كون الحاجة إليها ليست دائمة، بل يرتبط وجودها بوجود حاجة لتسفير أحد. ويغلب على الظن أن السلطان كان يُحدد الأمراء الذين سيتولون أداء هذه المهمة حال وجودها مع احتفاظهم بوظائفهم الدائمة، ويُعيّن مجموعة من المسفرّين بشكل عام دون تخصيص، ثم يسند مهمة التسفير لهم بحسب الوظائف الكبرى في الدولة، فيحدد لكل وظيفة مسّفرًا خاصًا بها، فمثلًا يجعل هناك مسفرًا للسلطان، وآخر للأتابك، وثالثًا للوزير، وهكذا.

ومن أمثلة ذلك ما كلف به السلطان الظاهر جقمق الأمير يونس العلائي الناصري[18] -نائب قلعة الجبل- بمهمة تسفير الأمير قاني باي الحمزاوي بعدما خلع على الأخير وولاه نيابة حلب بعد عزل نائبها الأمير

تنم المؤيدي عنها في سنة 852هـ/1448م[19]. فلم تمنع وظيفة نيابة قلعة الجبل للأمير يونس العلائي من أداء مهمة تسفير الأمير قاني باي إلى حلب، بعد تكليف السلطان له ذلك.

وتشير رواية ابن تغري بردي عن الحملة العسكرية التي أرسلها الظاهر جقمق إلى بلاد الشام لمحاربة تغري برمش والي حلب سنة 842هـ/1439م لخروجه عن الطاعة، أن الأمراء الكبار في الدولة المملوكية كانوا يعينون مسفرين خاصين بهم لأداء مهام التسفير التي يحتاجون إليها، إذ ذكر من بين القادة المجردين في هذه الحملة: "... من أمراء الطبلخانات: [الأمير] طوخ[20] مِنْ[21] تمراز الناصرى[22] رأس نوبة ثانى، وهو مسفّر الأتابك آقبغا التّمرازى[23]"[24].

وبهذا يحتمل القول إن "التسفير" – في حد ذاته – مُهِمّة أكثر من كونه وظيفةً دائمة النشاط، فهي مهمة يُربط عليها أمير أو أمراء بعينهم ليؤدوها بها إذا دعت الحاجة، ولكل من هؤلاء مواصفاته الخاصة التي تتلاءم مع حالات التسفير المختلفة، سواء تسفير الأمراء، أو النواب، أو القضاة، أو التجار، أو غيرهم.

وبهذا يتضح أهمية الأمير المُسَفَّر، وأن السلطان كان يعيّنه بحسب الحاجة، ولمهمات محددة وذات طابع خاص، كما كان له دور مهم في حمل مرسوم السلطان بتعيين النواب الجدد، وكان يرافقهم إلى مقرّ حكمهم الجديد للتثبت من تولّيهم النيابة، إلى غير ذلك من مهام سوف نتناولها في العنصر الآتي.

2. المهام الموكلة للأمير المسفر:

أولًا: مرافقة النواب الجدد:

أوردت المصادر المملوكية العديد من الأمثلة التي رافق فيها الأمير المسفر النوّاب الجدد إلى مقرّ حكمهم الجديد لاستكمال تعيينهم، وحمْل المسفر لمراسيم التعيين من السلطان إلى نائبه.

فقد خرج الأمير سيف الدين الناصري صرغتمش[25] مع الأمير فخر الدين أَيَاز[26] السلاح دار[27] مسفرًا ليُقرّه في نيابة حلب في أوائل سلطنة المظفر حاجي(747-748هـ/1347-1348م)، ثم عاد مرة أخرى إلى مصر[28].

وعندما عُزل الأمير سلّار الصالحي المنصوري [29] عن نيابة مصر في سنة 710هـ/1310م، وأُعطي نيابة ولاية الشوبك، سافر معه الأمير نظام الدين آدم مسفرًا له[30].

وخرج الأمير برسبغا[31] مع الأمير جمال الدين آقوش الأشرفي[32] المعروف بنائب الكرك مُسفرًا له سنة 734هـ/1333م إلى مقر نيابته الجديد بطرابلس، ثم عاد إلى السلطان الذي خلع عليه، واستقر به حاجبًا صغيرًا[33].

كما خرج الأمير أرقطاي[34] إلى نيابة حلب في شوال سنة 748ه/يناير 1348م، وصحبته الأمير كشلي الإدريسي متسفرًا[35]، كما عين الأمير علي المارديني نائبًا على الشام في سنة 753هـ/1352م، وكان مسفّره أزدمر الخزندار[36].

وسافر الأمير بيدمر إلى دمشق نائبًا عليها في سنة 782هـ/1380م في موكب عظيم، بعد أن خَلع عليه السلطان خُلْعة السّفر، وخرج معه مسفرّه خضر رأس نوبة الأمير زين الدين بركة[37]، وعاد بعد ذلك بمال طائل جدّا[38].

كما تولى الحاجب الكبير الطنبغا العثماني[39] نيابة صفد في سنة 801هـ/1398م عوضًا عن ابن الشيخ علي، ووصل تقليده يوم الاثنين ثاني عشري، ووصل مسفّره إلى صفد[40]. وفي سنة 808هـ/1405م، وصل إلى صفد مسفر الأمير طولو بن عليّ باشا[41]، وكان يوجد بدمشق حينها[42].

وانتقل الأمير قصروه[43] من نيابة حلب إلى نيابة دمشق عوضًا عن جارقطلو[44] في سنة 837هـ/1433م، وتوجه إليه بالتشريف وتقليد النيابة الأمير خجا سودون[45]، وقُرّر قرقماس الشعباني[46] حاجب الحجاب في نيابة حلب وخلع عليه بذلك، وعُين شادبك الجكمي[47] معه مسفّرًا له يحمل تقليده وتشريفه[48].

وخلع السلطان الأشرف برسباي (825–841هـ/1422–1438م) على الأمير إينال العلائى الناصري[49] في سنة 840هـ/1437هـ، المعزول عن نيابة الرها، باستقراره في نيابة صفد عوضًا عن الأمير يونس الركني[50]، وخلع على الأمير طوخ من تمراز المعروف بيني بازق [أي غليظ الرقبة]، أن يستقر مسفّرًا له[51].

وأحدث السلطان جقمق في سنة 843هـ/1440م العديد من التنقلات بين نوابه في المملكة الشامية، فرسم للأمير جُلُبان[52] نائب حلب بالاستقرار في نيابة دمشق، وأن ينتقل الأمير قاني باي الحمزاوي نائب طرابلس إلى نيابة حلب، وأن ينتقل الأمير برسباي الناصري حاجب حجاب دمشق إلى نيابة طرابلس، وجهزت تقاليد الجميع ومناشيرهم، وأمر السلطان لكل نائب من هؤلاء النواب بمسفّر خاص له؛ فكان الأمير دولات باي المحمودي[53] مسفرًا لأمير جلبان نائب الشام، والأمير أرنبغا اليونسى الناصري رأس نوبة[54] مسفر قاني باي الحمزاوي، والأمير سودون المحمودي[55] مسفر برسباي؛ وخلع عليهم السلطان خلع السفر في نفس الشهر فسافروا[56]. وخلع على الأمير نكار الزردكاش[57] بالتوجه مسفرًا بخلعة السلطان إلى نائب قلعة كَرَكَر[58] وكان عاصيًا، فذهب إليه الزردكاش في جمادى الأول سنة 845هـ/1441م، ولم يفد شيئًا، ولم يذعن نائب كركر، فخرّب المدينة لما لم يقدر على أخذ قلعتها الحصينة ثم غادرها[59].

ولم يستمر الأمير قاني باي الحمزاوي في نيابة حلب، فقد عزله الظاهر جقمق سنة 849هـ/1445م وأمر بعودته إلى القاهرة على إقطاع شاد بك الجكمي[60]، وخلع على الأمير شاد بك بنيابة حماة، وعيّن الأمير يونس البوّاب[61]، مسفرًا إلى حماة لينقل نائبها إلى حلب، ويتوجه بنائب حلب إلى القاهرة[62].

وأمر جقمق أيضًا في سنة 851هـ/1447م بنقل برسباي الناصري من نيابة طرابلس إلى نيابة حلب، بعد موت نائبها قانباي البهلوان. وجهز تقليده وتشريفه على يد جرباش كرد[63]. ورسم بانتقال يشبك الصوفي من نيابة حماة إلى طرابلس، عوضًا عن برسباي. وجهز تقليده وتشريفه على يد قراجا الخازندار[64] أحد أمراء العشرات. واستقر الأمير تنم من عبد الرازق المؤيدى[65] في نيابة حماة عوضًا عن يشبك، وأن يكون مسفّره الأمير حسام الدين لاجين[66]، فوافقه تنم المستقر على الإقامة، على أن يدفع له ثلاثة آلاف دينار مصالحة[67].

ثم خلع السلطان على الأمير قاني باي بنيابة حلب مرة أخرى سنة 852هـ/1448م بعد عزل نائبها الأمير تنم المؤيدي عنها، واستقر الأمير يونس العلائي الناصري[68] -نائب قلعة الجبل- مسفّرًا له، واتفق السلطان مع الأمير يونس العلائي أن يمنحه مبلغاً كبيراً من الذهب مقابل القيام بهذه المهمة "لقلة موجود قاني باي"[69].

ويشير النص السابق إلى استنتاج مهم، فلماذا يتوسط السلطان بنفسه لإقناع الأمير يونس العلائي نائب قلعة الجبل ليتولى مهمة تسفير الأمير قاني باي إلى نيابة حلب، ويمنحه مبلغًا كبيرًا من المال لقاء أدائه هذه المهمة؟ فلا شك أن إرسال السلطان لنائب قلعة الجبل مسفرًا لأحد نوابه الجدد يكسب هذا التعيين الشرعية اللازمة لنفاذه. ومن جانب آخر، ربما جعل السلطان الأمير المسفر عينًا وضمانًا في الوقت نفسه على النائب الجديد حتى لا يستغل قدومه منفردًا إلى نيابته في إعلاء سلطته ونفوذه، وربما نزعة الانفصال عن الدولة بعد أن يغتر بمنصبه الجديد. ويغلب على الظن أن الأمير المسفَّر كان يعلم جيدًا هذا كله، ويدرك أهمية الدور الذي يؤديه، وخطورة المهمة وثقلها، لذلك لم يوافق الأمير يونس العلائي على قضاء المهمة إلا بعد أخذ مبلغ كبير من المال لأداء هذه المهمة.

ثم انتقل الأمير قاني باي حمزاوي في سنة 859هـ/1455م إلى نيابة الشام عوضًا عن الأمير جلبان لوفاته، وحمل إليه التقليد والتشريف الأمير يونس العلائي الناصري، وخلع السلطان على الأمير جانم الأشرفي باستقراره في نيابة حلب عوضًا عن قاني باي الحمزاوي، وكان مسفره الأمير بردبك الدّوادار الثاني[70].

وقرر السلطان خشقدم (865-872هـ/1461-1467م) في سنة 865هـ/1461م الأمير دولات باى النجمى مسفّر الأمير جانم نائب الشام[71]، وخلع السلطان سنة 866هـ/1462م على الأمير تنم من عبد الرزاق المؤيدى أمير سلاح بنيابة الشام عوضًا عن جانم، وكان مسفّره الأمير بردبك هجين الظاهرى الأمير آخور الثانى[72].

وفي السنة نفسها خلع السلطان على الأمير قايتباى المحمودي[73] شاد الشراب خاناه بتوجهه إلى حماة، وعلى يده تقليد الأمير جانبك التاجى المؤيدى نائب حماة وتشريفه بنيابة حلب، عوضًا عن الحاج إينال اليشبكى، واستقرّ في نيابة صفد خير بك القصروى نائب غزّة، وتوجّه بتقليده الأمير تمرباى الظاهرى السلاحدار، واستقر في نيابة غزّة أتابك حلب شاد بك الصّارمى، ومسفّره طومان باى الظاهرى[74].

وفي جمادى الأولى سنة 867هـ/1463م استقر جان بلاط الإينالي[75] في نيابة صفد عوضًا عن خير بك القصروى، وتوجه خير بك على إمرة مائة وتقدمة ألف بدمشق عوضًا عن يشبك آس المؤيدي، بحكم استقرار يشبك في نيابة غزة، لكن يشبك امتنع عن نيابة غزة، واستمر على إمرته بدمشق، فصار خير بك بطالا بالشام، ثم رسم السلطان أن يستقر شاد بك الجلبانى[76] في نيابة غزّة بعشرة آلاف دينار، وإن امتنع شاد بك من نيابة غزة حُمل إلى قلعة دمشق، ويؤخذ منه العشرة آلاف دينار، واستقر أزدمر الإبراهيمى[77] مسفر الأمير بلاط، واستقر سودون البردبكى[78] الفقيه المؤيدى مسفرًا لمن يستقر في نيابة غزة[79].

وُعيّن الأمير قاني باي الحسني مسفرًا مرتين، إحداهما: للأمير جانبك التاجي' وتوجه إليه وهو بقطيا، بتقليد نيابة الشام وتشريفه، والأخرى: سنة 868هـ/1464م للأمير برسباى البجاسى، نائب طرابلس الذي رسم السلطان بتوليه نيابة دمشق عوضًا عن جانبك التاجى[80].

وقد أمر السلطان خشقدم في سنة 871هـ/1467م بانتقال الأمير بردبك الظاهرى نائب حلب إلى نيابة الشام عوضًا عن برسباى البجاسى، وكلف الأمير نانق الظاهرى[81] مسفرًا له. وعين في نيابة حلب يشبك البجاسى نائب حماة، واستقر مسفره يحيى بن يشبك الفقيه[82] الدّوادار الكبير، وعين الأمير تنم الحسينى الأشرفى في نيابة حماة، عوضًا عن البجاسى، واستقر مسفّره تمر من محمود شاه الظاهرى، والي القاهرة[83].

وبهذا، فإن هذه الأمثلة تدلّل – بما لا يدع مجالًا للشك – أن إرسال السلطان أميرًا مسفرًا من طرفه بصحة النواب الجدد كان أمرًا متبعًا ومؤكدًا في السياسة المملوكية، بل كان من ناموس الدولة وقواعدها الملوكية، على حد وصف ابن خليل الظاهري[84].

ثانيًا: السفر مع الأمراء البطالة

رافق المسفر أيضًا الأمراء البطّالة إلى أماكن تقاعدهم؛ ومن أمثلة ذلك قيام الأشرف برسباي في سنة 840هـ/1438هـ، بتعيين الأمير أينال العلائى الأجرود، في نيابة صفد عوضًا عن الأمير يونس، وقد رُسم للأخير أن يذهب إلى القدس بطّالًا، وخلع على الأمير طوخ بن بازق الجكمي رأس نوبة ليخرج مسفرًا مع الأمير أينال[85].

وأخرج السلطان الأمير ططر إلى القدس بطّالًا، وكان مسفّره الأمير قراخجا الحسنى رأس نوبة النّوب[86]،، فدام بالقدس إلى أن مات[87].

وظهر رجل من عبيد قاسم الزين الكاشف في سنة 854هـ/1450م وقد اشتهر بالصلاح، فتردد الناس على زيارته، حتى جاوز أمره الحد، وخشى على الناس من إتلاف عقائدهم، فأمر السلطان الأمير تنبك حاجب الحجاب أن يتوجه إليه، ويضربه ويحبسه، وصحبته جانبك اليشبكي الساقي والى القاهرة. فلما دخلا عليه، تهاون الأمير تنبك في ضربه خشية من صلاحه، وبلغ السلطان ذلك، فرسم بنفيه إلى ثغر دمياط بطالًا، وكان مسفّره الأمير جانبك والي القاهرة[88].

ثالثًا: مرافقة المساجين وحراستهم

كان من أدوار المسفر المهمة مرافقة الأمراء والسلاطين المحكوم عليهم وحراستهم حتى إيصالهم لأماكن سجنهم، هذا بخلاف الحراسة التي كانت ترافق المسجون. ومن أمثلة ذلك ما حدث في سنة 843هـ/1439م، عندما رسم الظاهر جقمق بإحضار الأمراء المسجونين بالإسكندرية إلى مدينة بلبيس، كمرحلة أولى، تمهيدًا لذهابهم إلى سجون البلاد الشامية، وكان قد ندب الأمير أسنبغا الطياري[89] أحد أمراء الألوف بالديار المصرية لإحضارهم، فعاد بهم إلى بلبيس في 22 صفر، غير أن الأمير أسنبغا تلطّف بهم وأحسن في خطابهم ومسيرهم إلى الغاية، بخلاف من تولى تسفيرهم من بلبيس إلى محل سجنهم، وهو الأمير سمام الحسنى الناصري أحد أمراء العشرات[90].

وكان الأمير جانبك القرماني مسفّر الملك العزيز يوسف ابن الأشرف برسباي (841-842هـ/1438م)، فرافقه من محبسه بالقلعة إلى محبسه الجديد بالإسكندرية سنة 843ه/1439م، وقد رسم الظاهر جقمق أن يُصرف للمسفر من مال أوقاف العزيز ألف دينار[91].

كما رسم السلطان الملك المنصور عثمان ابن الظاهر جقمق (857-857هـ/1453-1453م) في سنة 857هـ/1453م جماعة من الأمراء المؤيدية، كان منهم الأمير دولات باي المحمودي المؤيدي الدّوادار الكبير، والأمير يرشباي الإينالي[92]، وحملوا إلى الإسكندرية ليسجنوا بها، فكان مسفّر دولات باي الأمير جانبك قرا[93]، ومسفر يرشباي الأمير سودون من سلطان الظاهري[94].

وكذلك عندما تم خلع الملك المنصور عثمان ابن الظاهر جقمق (857هـ/1453م)، تم إنزاله من القلعة بجميع خدمه ووالدته وأولاده، ليركب الحرّاقة إلى منفاه بمدينة الإسكندرية، وكان نزوله من باب القرافة نهارًا دون أي مراسم تليق به كملك، فركب على فرس مقيّدًا من غير أن يركب خلفه أوجاقي على العادة، والأمراء

والخاصكية حوله بسلاح وغير سلاح، فازدحم الناس للفرجة عليه، وكان مسفّره إلى الإسكندرية الأمير خير بك الأشقر المؤيدي[95]، أمير آخور ثاني، وجماعة من المماليك السلطانية، فسجنه خاير بك ببرج الإسكندرية سنة 864هـ/1459م ثم عاد إلى القاهرة مرة أخرى[96].

تشير رواية ابن تغري بردي السابقة إلى وجود إجراءات أو ترتيبات معينة يتم اتباعها عادة عند خروج السلطان المخلوع أو الأمراء إلى حبسهم بصحبة المسفر، ذكر منها " أن يركب خلفه [على الفرس] أوجاقي على العادة". وعلى الرغم من عدم تفصيل ابن تغري بردي حول هذه الإجراءات في روايته السابقة، فإنها، على أية حال، لم تسر على طريقها المعتاد عند خروج الملك المنصور عثمان ابن الظاهر جقمق منفيًا إلى الإسكندرية بصحبة مسفره الأمير خير بك الأشقر المؤيدي.

وكذلك بعد خلع الملك المؤيد أحمد بن أينال (محرم – رمضان 865هـ/1460م) على يد الملك الظاهر خشقدم (865-872هـ/1460-1467م) نزل في رمضان سنة 865هـ/1461م من محبسه بالقلعة من باب السلسلة ليشق شارع الصليبة وقت الظهر وهو على فرس، وكان معه أخوه الناصري محمد وقراجا الطويل [97]، راكبين على أكاديش [98]، وكانوا مقيدين، وخلفهم الأوجاقية بالخناجر، فكثر عليهم الأسف والحزن والبكاء، وشق ذلك على الناس، وساروا على تلك الهيئة حتى وصلوا بهم إلى ساحل بولاق، فنزلوا بهم في الحراقة، وساروا إلى السجن بالإسكندرية، وكان المتسفر عليهم خاير بك الأشقر [99]، فسجنهم بثغر الإسكندرية ، ورجع إلى مصر[100] .

وتولى الملك الظاهر يلباي المؤيدي (ربيع الأول –جماد أول872هـ/1467م) سلطنة مصر بعد خشقدم، إلا أنه لم يحكم إلا شهرين تقريبًا، ليخلعه بعدها الظاهر تمربغا (جمادى أول- رجب 872هـ/1467م) في يوم السبت 7 جمادى الأول سنة 872هـ/1467م، وبقي محبوسًا بقاعة البحرة إلى يوم الثلاثاء 10 جمادى الأول، ثم أنزل منها ليلًا على فرس بعمامة جلوسه، وأركب أمامه قانبك المحمودي[101]، وجماعة من الجند بسلاحهم، وقعد الناس لرؤيته من باب السلسلة إلى قناطر السباع حتى وصل إلى النيل لينزل إلى المركب ويتسلمه متسّفره الأمير قانصوه اليحياوي الظاهري [102] نائب مدينة الإسكندرية؛ ليرحل به إلى منفاه هناك [103].

كما أن الملك الظاهر قانصوه المحمدي الأشرفي (904-905هـ/1498-1499م) قد تمكن من الهرب والاختفاء بعد هزيمته في المعركة التي دارت بينه وبين الأتابك جان بلاط والأمير طومان باي وجماعة من المماليك، حتى أُمسك بعد 24 يومًا ببيت محمد بن أينال أحد أولاد الناس في يوم الأحد 22 ذي الحجة سنة 905هـ، وبقى بدار الأمير أزدمر مقدم ألف ثلاثة أيام مكرمًا، حتى أنزل ليلة يوم الثلاثاء 25 ذي الحجة مقيدًا ومعه حريمه وبعض مماليكه إلى المركب، وقد وقف العوام بجانب النيل تبكي عليه وتدعو له، واتجهت المركب إلى

منفاه بمدينة الإسكندرية عبر النيل ليسجنه ببرجها متسفره الأمير أزدمر من علي باي، ثم عاد مرة أخرى إلى القاهرة[104].

كما أن الملك الأشرف جان بلاط (905-906هـ/1499-1500م) قد خلع من الحكم على يد الأمير طومان باي (6من جمادي الآخرة – شوال 906ه/1501م) الذي هزمه وقبض عليه، وحبس بقاعة البحرة بعد تقييده ووكل به جماعة من الخاصكية [105]. ثم نقل إلى المبيت الذي بجوار المقعد بالحوش، فبقى هناك 18 يومًا حتى أورد ما قرّره عليه العادل من المال حتى أرضاه، وفي يوم الاثنين خامس رجب سنة 906هـ أنزل من باب الدرفيل [106] وقت الظهر، وهو مقيد وخلفه أوجاقي بخنجر، فتوجهوا به من على المجراة إلى النيل، فأنزل في الحراقة لينفى إلى مدينة الإسكندرية، وكان المتسفر عليه الأمير أنسباي أحد المقدمين، والأمير قان بردي أحد العشرات، وجماعة من الخاصكية[107].

وقد أشارت بعض الروايات إلى أن عدم إرسال السلطان مسفرًا مع من حُكم عليه بالنفي دليل على إكرامه لهذا الشخص. فقد ذكرت المصادر أن الأتابك قايتباي بعد أن خلع الملك الظاهر تمربغا وتسلطن عوضه، أكرمه السلطان قايتباي واحترمه، وكان من سبل إكرامه أنه أرسله إلى منفاه بدمياط بدون مسفّر ولا ترسيم، بل وصل منفاه عزيزًا محترمًا ليركب البحر[108].

وربما يفهم من ذلك أيضا، أن الأمير المسَفَّر كان يمثل سلطة السلطان القاهرة على المعاقب بالنفي أو السجن، وضمانًا لتنفيذ الحكم بالصورة التي يريدها السلطان، والاطمئنان إلى نفاذه، بل ويعد إرسال المسَفَّر مع المعاقب جزءًا من تمام هذه العقوبة، حيث سيتولى القيام بالإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم، من تعيين الحراس، وتقييد المعاقب بالقيود، وتقييد حركته أثناء سفره لأداء العقوبة، والتضييق عليه بصورة عامة، ويتعامل معه بما يستحق إجرامه من معاملة.

ولم تقتصر مهمة المسفر على مرافقة السلاطين أو الأمراء ممن حُكم عليهم بالسجن فقط، بل كان يرافق أيضًا الأمراء المفرج عنهم، ومن أمثلة ذلك أنه في سنة 755هـ/1354م أُفرج عن الأميرين سيف الدين منجك، وعلاء الدين مغلطاي من الإسكندرية، وكان مسفرهما الأمير جنتمر[109].

رابعًا: مرافقة القضاة

لم يتوقف أمر التسفير على السلاطين والأمراء وغيرهما من موظفي القطاع العسكري، بل نلاحظ أن من بين القائمين بمهمة التسفير موظفين من القطاع المدني، وإن لم يكونوا بنفس القدر والأهمية والمرتبة العسكرية، حيث كانوا في مرتبة أقل من هؤلاء الذين يؤدون المهمة نفسها في القطاع العسكري.

ومن أمثلة ذلك، ما أشار إليه ابن حجي (ت: 796هـ/815م) أنه في سنة 797هـ/1394م، "استفاض عزل قاضي القضاة [بدمشق] علاء الدين من القضاة، بقاضي القضاة سري الدين [قاضي القدس]، مستمرًا على ما بيده من خطابة القدس الشريف، وإبقاء قاضي القضاة علاء الدين على وظيفة الخطابة بالجامع، وقد وردت كتب بذلك من أيام، لكن يومئذ استفاض ذلك فتركا الحكم يومئذ كذلك، وكان سبب تصحيح الخبر أن مملوك نائب حماة أخبر أن متسفّر القاضي فارقه من الرملة إلى القدس"[110].

كما توجه قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن المحمرة[111]، والقاضي جمال الدين يوسف بن الصفي[112] إلى محل ولايتهما بدمشق سنة 832هـ/1428م، وقد عين السلطان أحد أمراء الخاصكية ليكون مسفرًا لهما، وكلف بإحضاره للقاضي محمد بن علي عمر الصفدي من طرابلس إلى قضاء دمشق على أن يأخذ من الثلاثة قضاة 1300 دينار ذهبًا؛ فيأخذ من ابن المحمرة 300 دينار، ويقسم الألف الباقية نصفين على ابن الصفي والصفدي، ولم تجرِ العادة بأن يرسل السلطان أميرًا مسفرًا مع متعمم عن تولي الأخير منصبًا جديدًا[113]. ويبدو من تعليق المقريزي على هذه الحادثة أن السلطان كان يعين المسفر عادة لمرافقة "أرباب السيف" من السلاطين والأمراء، أما القضاة وأهل العمامة، فكانوا يعينون ويسافرون لتسلم وظائفهم دون تعيين مسفر لهم، وإن حدث ذلك؛ فإنما يكون استثناءً.

ومن أمثلة ذلك أيضًا أنه في سنة 844هـ/1440م قدم قاضي القضاة الحنفية بدمشق شمس الدين محمد بن علي بن عمر الصفدي في الترسيم، وسلم إلى المقر الكمالي محمد بن البارزي كاتب السر، وقد رسم للذي أحضره من دمشق أن يأخذ تسفيره ألف دينار، توزعها هو وناظر الجيش وكاتب السر بدمشق[114].

خامسًا: مرافقة الأمير المسفَّر لآخرين

إلى جانب تقلد الأمير المسفر مهمة مرافقة موظفي الدولة من الأمراء والقضاة وغيرهم، فقد رافق آخرين أيضًا، فقد عُيّن الأمير قشتمر المنصوري[115] مسفرًا للملك المجاهد صاحب اليمن[116]، فصحبه في عودته من القاهرة إلى بلاده، وقد أمر السلطان الأمير قشتمر بمنع صاحب اليمن من السفر، إذا رأى ما يريبه منه، ويطالع السلطان في ذلك[117].

ويشير هذا النص إلى حجم الصلاحيات الممنوحة إلى الأمير المسَّفر ودروه الرقابي على من يسفره، وصلت إلى حد إلغاء الرحلة من أساسها إذا رأى ما يستدعي الريبة والشك تجاه من يسفّره.

كما عُين الأمير قطلوبغا أخي مغلطاي، مسفرًا لأمير العرب الأمير فياض بن مهنا[118]، وكان قد أعيد إلى إمرة العرب في ربيع الأول سنة 752هـ/1351م[119].

وعين أيضًا الأمير سنطباي قرا الظاهري مسفرًا لأمير هوارة الجديد، الأمير أحمد بن إسماعيل أمير هوارة، الذي أقره السلطان في الإمارة سنة 863هـ/1361م بدلًا من سليمان بن عمر[120].

وأفرج الملك الأشرف برسباي في سنة 829هـ/1426م عن صاحب قبرص جينوس بن جاك وتركه ليعود إلى بلاده، فتوجه معه مسفرًا بصحبته إلى الإسكندرية، وهناك طلب من جميع التجار من الفرنج المقيمين بها، فأقرضوه المبلغ المفروض عليه مقابل فكاك أسره ، وهو سبعون ألف دينار، فأرسله إلى السلطان قبل أن يصل إلى بلاده، وكان أمير الإسكندرية آقبغا التمرازي، فأمر بعرض جميع من بها من الجند فكانت عدتهم ألفين وخمسمائة، واجتمع من الرعية ما لا تحصى عدتهم، فهاله كثرة عددهم، "وقال: الله إن كل من في بلاد الفرنج ما يقاوم أهل الإسكندرية وحدهم"[121].

سادسًا: مهام أخرى للمسفر

لم يقتصر دور الأمير المسفر على أداء المهام التي ذُكرت سابقًا، فإلى جانب مهمة المسفر الرئيسة التي تتركز في مرافقة الأمراء والسلاطين والقضاة، فقد كانت له مهام أخرى تم إسنادها إليه منها:

1- حمل الرسائل السلطانية: أدى المسفر دور حمل الرسائل السلطانية، وهو هنا يؤدي وظيفة رسول السلطان الخاص. نجد مثلًا أنه عند ذهاب الأمير دقماق إلى حلب نائبًا عليها في سنة 804هـ/1401م، أرسل السلطان معه أميرًا مسفرًا كان بصحبته كتابًا من السلطان يطلب فيه من الأمير دمرداش نائب حلب الذهاب إلى مصر آمنًا، وأن يتوجه الأمير تغري بردي نائب الشام إلى القدس مقيمًا بطالًا[122].

2- مرافقة من يتم استدعاؤهم من الخارج للقدوم إلى القاهرة: فنجد مثلًا أن الأمير أيدغمش[123] قد قرر في سنة 742هـ/1341م مع ثقاته من الأمراء تسفير قوصون في الليل إلى الإسكندرية والقبض على نائب الشام، الأمير ألطنبغا الصالحي، ونائب طرابلس الأمير أرقطاي، ومن يلوذ بهما من الغد، وتسفير الأمير بيبرس الأحمدي والأمير بدر الدين جنكلي ابن البابا[124] لإحضار السلطان من الكرك[125].وفي السياق نفسه، فقد أرسل الأشرف برسباي أحد خاصكيته مع تجريدة متوجهة إلى المدينة النبوية في سنة 844هـ/1440م لإحضار ولي الدين محمد بن قاسم – مضحك السلطان الأشرف- ورسم له أن يأخذ أجر تسفيره من ابن قاسم ألف دينار[126].

3- السفر مع ركب الحجاج: ذكر المقريزي متسفر الحاج ضمن ركب الحج خلال أحداث سنة 753ه/1352م فيقول: "فقد قدم مبشرو الحاج وأخبروا أن الشريف ثقبة لما نزل بطن مر، وتقدم إلى مكة متسفر الحاج حسام

الدين لاجين ..."[127]، لكن لم يذكر المقريزي دور هذا المسفر، كما لم يتضح هل يقصد به المتسفر بمعناه الذي عرضناه في هذا البحث، أم أنه لا يعدو أن يكون مرادفًا لأمير الحاج.

3. الرسوم التي يتقاضها المسفر

تطرقت المصادر التاريخية إلى ذِكر المقدار المالي، أو الرسم، أو الضريبة، التي كان يتحصل عليها الأمير المسفر مقابل تقلد مهمة التسفير، أو تلك التي كانت تتحصل عليها الدولة. فكم كان مقداره؟ ومن المسؤول عن منحه له؟ ولماذا أصبح هذا المقابل أمرًا مهمًا وملزمًا في أكثر الأحيان؟

فنجد على سبيل المثال أنه في سنة 755هـ/1354م، قد أنعم الأميران سيف الدين منجك، وعلاء الدين مغلطاي على متسفرهما الأمير جنتمر[128] الذي صحبهما بعد الإفراج عنهما من سجنهما بالإسكندرية بسبعة آلاف دينار[129]. ونلاحظ في هذه الحالة أن المقابل المادي الذي دُفع للمسفر سمي إنعامًا.

كما أنعم الأمير بيدمر نائب الشام لمتسفره الأمير خضر رأس نوبة[130] الأمير بركَة في سنة 782هـ/1380م بمال كثير جدًّا وهو: "مبلغ 250 ألف درهم فضة عنها 15 ألف مثقال من الذهب وعشرة أرؤس من الخيل بسروج ذهب وكنابيش ذهب وسلاسل ذهب وعشرة أرؤس خيل بقماش دون ذلك، وثمانون أكديش، ومائة ناقة ومائة وخمسون جملًا، وعشرون مملوكًا وعشرون جارية، وخمسون بقجة فيها ثياب الصوف، وأنواع الفرو من السمور والقاقم والسنجاب والفوط والثياب القطنية من النصافي والبعلبكي ، وغير ذلك"[131].

ونجد أن ابن حجر العسقلاني قد حدَّد هذه الرسوم التي تتحصل عليها الدولة من الأمير المسفر بألفي دينار إلى ألف دينار إلى دونها بحسب مقاديرها، وهي الضريبة التي أبطلها السلطان الأشرف برسباي في سنة 825هـ/1422م، وقد نقش هذا الأمر على لوح من الرخام[132].

لكن يبدو أن إلغاء هذه الرسوم لم يبق طويلًا وعادت مرة أخرى، ففي سنة 832هـ/1428م عُيّن أحد الخاصكية[133] مُسفّرًا لقاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن المحمرة، والقاضي جمال الدين يوسف بن الصفي ليرافقهم إلى محل ولايتهما بدمشق، وأحضر معهما القاضي الصفدي من طرابلس إلى قضاء دمشق، على أن يأخذ من الثلاثة قضاة 1300 دينار ذهبًا؛ يخص منها ابن المحمرة 300 دينار، ويقسم الألف الباقية نصفين على ابن الصفي والصفدي[134].

وفي السياق ذاته، أمر السلطان بنقل ابن المحمرة من قضاء دمشق إلى قضاء الشافعية بمكة في سنة 838هـ/1434م، على أن يعطي الأمير المسفر 500 دينار، وعندما امتنع ابن المحمرة من ذلك، غضب السلطان منه، وبعث إليه: "إمّا أن يتوجه إلى القدس بطّالاً، وإما إلى قضاء مكة، فاختار قضاء مكة"[135].

ويذكر المقريزي في سنة 840هـ/1436م أن السلطان قد كلّف الأمير جكم الخازندار بتسفير القاضي كمال الدين ابن البارزي إلى دمشق، ونقل الأمير الكبير تمربغا المحمودى، من نيابة طرابلس إلى حجوبيتها الكبرى، ونقل الأمير آق قجا العلاى من الحجوبية إلى الأتابكية. على أن يدفع تمربغا أربعة آلاف دينار للدولة، وألف دينار للمسفر، أما القاضي كمال الدين ؛ فيعطي المسفر ثلاثمائة دينار. وقد علق المقريزي على ذلك بقوله: "ولم تجرِ العادة على مثل ذلك"[136]. ولا أدري ماذا يقصد المقريزي من ذلك، فهل يقصد أنه ليس من العادة إسناد أكثر من مهمة للأمير المسفر في الوقت نفسه، أم يقصد بذلك مسألة الرسوم المقررة.

وعندما أمر السلطان باعتقال سودون المغربي متولي دمياط وسجنه بالإسكندرية في سنة 842هـ/1338م، أمر أن يأخذ المسفر من سودون 100 ألف درهم[137]. وهنا نلحظ أن الذي أمر بهذا الأجر للمسفر هو السلطان، ولم يحدد بناءً على اتفاق بين المسفر والمسجون، وربما يضع ذلك احتمالاً بأن السلطان كان يأخذ نسبة من هذه الرسوم؟

وعندما أمر الظاهر جقمق بنقل العزيز يوسف بن برسباي من محبسه بالقلعة ليُسجن في الإسكندرية، أمر بأن يكون جانبك القرماني مسفرًا له، ورسم أن يصرف له من مال أوقاف الأشرف برسباي ألف دينار[138].

أما بالنسبة للقاضي محمد بن الصفدي، فقد تكلف بدفع مبلغ ألف دينار بالمشاركة مع ناظر الجيش وكاتب السر بدمشق للمسفر الذي رافقه من دمشق إلى مصر[139].

ومن حالات التسفير التي يحدد فيها السلطان أجر المسفر، إلزام الأشرف برسباي في سنة 844هـ/1340م لأمين الدين محمد بن قاسم، مضحك

السلطان، بدفع ألف دينار للمسفر، وهو أحد الأمراء الخاصكية، مقابل إحضاره له إلى القاهرة[140]. ويبدو أن هذا الإلزام جاء نتيجة غضب السلطان من محمد بن قاسم، الذي استدعاه أكثر من مرة للحضور إلى القاهرة دون استجابة، فقرر إجباره على القدوم إلى القاهرة بصحبة أحد الخاصكية.

ويرى بعض الباحثين أن الرسوم التي يتحصل عليها الأمير المسفر هي نوع من أنواع الإيرادات التي تدخل إلى خزينة الدولة، فهي ضريبة يجري تحصيلها من المسجونين المرحّلين إلى سجون خارج نطاق القاهرة، إذ كان المسجون ملزمًا بدفع مبلغ من المال إلى الشخص المنوط به مرافقته أثناء السفر بالبر أو البحر، وكان يسمى هذا الشخص المسفر[141].

ولعل هؤلاء الباحثين يقصدون فقط الأمير المسفر الخاص بالمسجونين والمعاقبين، إذ إن هناك أنواعًا أخرى من التسفير، يكون أجر الأمير المسفر خالصًا له، دون خزينة الدولة، كما أشرنا إلى ذلك في هذا البحث.

وبهذا فيمكن القول إن قضية تحصيل الدولة لرسوم من الأمراء المسفرين هو أمر نسبي، يتعلق بحالات معينة وفي ظروف خاصة، ولعلها تلك الحالات المرتبطة بتسفير المعاقبين بالسجن أو النفي، أما من كانوا مسافرين بمرافقة النواب والموظفين الجدد، فكان لهم أجر محدد على سبيل الإنعام أو الهبة من هؤلاء النواب أو الموظفين، وفي جميع الأحوال كان الأمير المسفر يأخذ أجره جراء عمله، سواء أخذت الدولة رسومًا أو ضرائبَ، أو لم تأخذ. فأجر المسفر كان منفصلًا عن رسوم الدولة التي كانت تحصلها من هذه الوظيفة.

حواشي البحث:

([1]) محمد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مصطفى حجازي وآخرون (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1965–200م)، ج12، ص39.

([2]) لم يجد الباحث في كتب الدواوين تعريفًا مستقلًا أو صريحًا لمتولي وظيفة المسفر، ولعل ذلك يعود إلى أن الشخص الذي يتولى هذه الوظيفة لم يكن موظفًا ثابتًا في السلطنة ، ولعلها وظيفة استثنائية يستدعى لها. انظر على سبيل المثال: أحمد بن علي القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة** الإنشا، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1340هـ/1922م)؛ خليل بن شاهين الظاهري، **زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك**، اعتنى بتصحيحه: بولس راويس، (باريس: المطبعة الجمهورية، 1894م)؛ أحمد بن يحيى ابن فضل الله العُمَري، **التعريف بالمصطلح الشريف**، عني بتحقيقه وضبطه وتعليق حواشيه: محمد حسين شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ/1988م)؛ **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 1423هـ)، شمس الدين بن محمد السحماوي، **الثغر الباسم في صناعة الكتاب والكاتم المعروف باسم (المقصد الرفيع المنشأ الهادي لديوان الإنشاء الخالدي)**، تحقيق: أشرف محمد أنس، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2009م)؛ أحمد بن علي المقريزي، **المواعظ والاعتبار في ذكر الخِطط والآثار**. قابله بأصوله وأعدّه للنشر: أيمن فؤاد سيد، ط2 (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 1434هـ/2013م).

([3]) أحمد بن علي العسقلاني، **إنباء الغمر بأبناء العمر**، تحقيق: حسن حبشي، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1389هـ/1969م)، ج3، ص270.

([4]) أشرف محمد أنس، "المنافي في مصر عصر سلاطين المماليك: دمياط نموذجًا 648–923هـ/1250–1517م"، **مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود**، ع34، الإصدار الأول (أبريل 1442هـ/2021م)، ص3119.

([5]) علاء رزق طه، **السجون والعقوبات في مصر "عصر سلاطين المماليك"**، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2002م)، ص78؛ ولم يصرّح "علاء رزق" عن مصدره للتعريف الأول، لكن يبدو أنه اعتمد في ذلك التعريف على إنباء الغمر للعسقلاني كما أشارنا إلى ذلك أعلاه.

([6]) هالة نواف يوسف الرفاعي، **السجون في مصر في العصر المملوكي 648–923هـ/1250–1517م**، (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2008م)، ص92.

([7]) عبدالباسط بن خليل بن شاهين الظاهري، **نيل الأمل في ذيل الدول**، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، (بيروت: المكتبة العصرية، 1422هـ/2002م)، ج6، ص211، 212؛ وقد أورد المحقق هذا النص في الحاشية.

([8]) الأمراء البطَّالون، مفردها بطّال، ويُقصد بها الأمراء أو الجنود العاطلون عن وظائف الدولة وأعمالها وإقطاعاتها بسبب كبر سنهم أو غضب السلطان عليهم أو رغبة في الاعتكاف والاختفاء والابتعاد عن الأحداث. سعيد عبدالفتاح عاشور، **العصر المماليكي في مصر والشام**، ط2 (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976م)، ص419.

([9]) عبد الرؤوف جبر القططي، **السجون في مصر وبلاد الشام في الدولتين الأيوبية والمملوكية 567–923هـ/1171–1517م**، (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 1433هـ/2012م)، ص89.

([10]) الأمير سيف الدين جانبك القرماني الظاهري، حاجب الحجاب بالديار المصرية، يُنسب إلى الظاهر برقوق، وكان في رتبة أمير عشرة قبل موت المؤيد شيخ، وتمت معاقبته عقوبة شديدة في عهد الناصر فرج، ثم أُفرج ، وأخذ يتولى المناصب حتى وصل إلى وظيفة الحجوبية في العهد الأشرف إينال. انظر: يوسف ابن تغري بردي، **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، تحقيق: محمد محمد أمين، تقديم: سعيد عبدالفتاح عاشور، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت)، ج4، ص238.

([11]) أحمد بن علي المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق: محمد مصطفى زيادة وسعيد عاشور، (القاهرة: دار الكتب والوثائق المصرية، 1430هـ/2009م)، ج4، ق3، ص1164؛ يوسف بن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1351هـ/1932م)، ج5، ص96.

([12]) قطلوبغا جركس: من مماليك جركس الخليلي، وكان قد تولى منصب الحاجب في عهد الظاهر برقوق، ثم تولى نيابة الإسكندرية في عهد المؤيد شيخ، وتوفي في سنة 821هـ. انظر: السخاوي، **الضوء اللامع**، ج6، ص223.

([13]) الأمير سيف الدين بيدمر الخوارزمي نائب الشام، من أكابر الأمراء في الديار المصرية، تولى نيابة حلب سنة 760هـ، وتمكن من غزو بلاد سيس في سنة 761هـ، وأخذ يتنقل في النيابات، لا سيما نيابة دمشق حتى توفي في سنة 785هـ. انظر: ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج2، ص56؛ **إنباء الغمر**، ج1، ص339؛ ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج3، ص498.

([14]) القططي، **السجون في مصر وبلاد الشام**، ص89؛ طه، **السجون والعقوبات في مصر**، ص78.

([15]) طه، **السجون والعقوبات في مصر**، ص78، هامش3.

([16]) السحماوي: محمد بن حسن بن علي السحماوي الشافعي، أحد العاملين في ديوان الإنشاء في عهد الأشرف برسباي، ومن العارفين بدقائق أموره، وقد توفي في سنة 868هـ/1464م. انظر: السخاوي، الضوء اللامع، ج10، ص37؛ مقدمة التحقيق: السحماوي، **الثغر الباسم**، ج1، ص11.

([17]) السحماوي، **الثغر الباسم**، ج1، ص387.

([18]) يونس العلائي الناصري: نسبة إلى الناصر فرج، أصبح أميرًا في عهد الظاهر جقمق، ثم تولى منصب رأس النوبة، وكان خشداشًا للأشرف إينال، فولاه نيابة الإسكندرية، ثم عمل في منصب أمير آخور حتى وفاته، وكان قد جاوز السعبين، ومات في طاعون سنة 864هـ. السخاوي، **الضوء اللامع**، ج10، ص346.

([19]) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج15، ص382.

([20]) طوخ بن عبدالله: من تمراز الناصري، يعرف ببني بازق، وتعني غليظ الرقبة باللغة التركية، وهو أحد مقدمي الألوف بالديار المصرية. تنقّل بين الوظائف والرتب حتى وصل إلى إمرة طلبخاناة، ثم صار رأس نوبة ثانيًا. وفي عهد الظاهر جقمق خرج

طوخ مسفرًا مع الأتابك آقبغا التمرازي إلى دمشق بعد أن عُين الأخير على نيابتها، وقد عاد إلى القاهرة بعد أن أدى مهمته، وقد منحه الأتابك عشرة آلاف دينار، إلا أنه لم يكن راضيًا لقلة المبلغ. انظر: ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج7، ص14-15.

([21]) يستخدم حرف الجر (مِنْ) بكثرة عند الإشارة إلى أمراء المماليك في عهد دولة المماليك الجراكسة، وتعني هنا نسبة الأمير إلى التاجر الذي جلبه أو إلى أستاذه.

([22]) تمراز الناصري: الأمير تمرباي بن عبدالله الساقي الناصري، أصله من مماليك الملك الناصر فرج، وقد عانى كثيرًا بعد قتل أستاذه، ثم أصبح ساقيًا في عهد الظاهر جقمق، ثم نال إمرة عشرة. انظر: ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج4، ص94.

([23]) آقبغا التمرازي: الأمير علاء الدين آقبغا بن عبدالله التمرازي الأتابكي، يُنسب إلى أستاذه الأمير تمراز نائب السلطنة بالديار المصرية. أخذ يترقى حتى أصبح أمير مائة مقدم ألف، وتولى نيابة الإسكندرية في عهد الأشرف برسباي، ثم تولى نيابة دمشق، وكانت وفاته سنة 843هـ، وهو صهر المؤرخ ابن تغري بردي. انظر: ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج2، ص476-480؛ ابن حجر، **إنباء الغمر**، ج4، ص95.

([24]) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج15، ص290، 291.

([25])صرغتمش: الأمير سيف الدين الناصري رأي النوبة، اشتراه الناصر محمد بن قلاوون، وعلا نجمه في عهد سلطنة الناصر حسن، ثم تمكن الناصر منه ، واعتقله في شهر رمضان سنة 759هـ، وكان هذا آخر العهد به. انظر: خليل بن أيبك الصفدي، **أعيان العصر وأعوان النصر**، تحقيق: علي أبو زيد وآخرون، (بيروت- ودمشق: دار الفكر المعاصر، 1418هـ/1998م)، ج2، ص555-556.

([26]) أياز الناصري: الأمير فخر الدين السلاح دار، أحد مماليك الناصر محمد بن قلاوون، وأخذ يترقى في المراتب، تولى نيابة صفد في عهد المظفر حاجي، ثم نيابة حلب الذي استمر بها حتى سلطنة الناصر حسن بن محمد بن قلاوون، وكانت وفاته في سنة 750هـ بدمشق. انظر: ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج3، ص121.

([27]) السلاح دار: لقب يُنعت به من يحمل سلاح السلطان أو الأمير ويتولى أمر السلاح خاناه ، وما هو من توابع ذلك. انظر: القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج5، ص434.

([28]) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1392هـ/1972م)، ج2، ص364؛ الصفدي، **أعيان العصر**، ج2، ص557.

(29) الأمير سلّار الصالحي المنصوري، كان من مماليك الصالح علاء الدين علي بن المنصور قلاوون، فلما مات الصالح صار من خاصة والده المنصور، ثم اتصل بخدمة الأشرف خليل بن قلاوون، ثم استنابه الناصر محمد بن قلاوون، واستمر في النيابة إلى أن غضب عليه الناصر محمد في ولايته الثالثة، فسجن ومات بالسجن في سنة 710ه/1310م، انظر: محمد بن شاكر الكتبي، **فوات الوفيات**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ط1، (1974م)، ج2، ص86؛ خليل بن

أيبك الصفدي، **الوافي بالوفيات**. تحقيق: هلموت ريتر وآخرين، (فيسبادن: فرانز شتاينر، 1381-1429هـ/1962-2008م)، ج16، ص33؛ ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج6، ص5.

([30]) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج9، ص11.

([31]) هو سيف الدين برسبغا بن عبد الله الناصري الحاجب، ولاه أستاذه الملك الناصر محمد بن قلاوون الحجوبية، وتوفي بالإسكندرية في سنة 742هـ. انظر: ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج2، ص6؛ ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج3، ص282.

([32]) جمال الدين آقوش الأشرفي نائب الكرك، أسند إليه الناصر محمد بعد مجيئه من الكرك نيابة دمشق في سنة 711هـ، فاستمر فيها أقل من السنة، ثم عُزل وعين مكانه الأمير سيف الدين تنكز. وتولى بعض المناصب في الدولة، ثم توفي في سنة 736هـ. انظر: الصفدي، **أعيان العصر**، ج1، ص581؛ أحمد بن علي المقريزي، **المُقَفَّى الكبير**، تحقيق: محمد اليَعلاوي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1411هـ/1991م)، ج2، ص141.

([33]) المقريزي، **السلوك**، ج2، ق2، ص371؛ ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج9، ص108، 109.

([34]) أرقطاي القفجي المشهور بالحاج، كان من مماليك الأشرف خليل، وكان عارفًا بالسياسة والتدبير، ولي أكثر من نيابة، أشهرها نيابة حلب في دولة المظفر حاجي. ومات بمرض الإسهال في جمادى الأولى سنة 750هـ. انظر: ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج1، ص420.

([35]) المقريزي، **السلوك**، ج2، ق3، ص748؛ ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج10، ص189

([36]) ابن شاهين الظاهري، **نيل الأمل**، ج1، ص245؛ الحسن بن ابن حبيب عمر، **تذكرة النبيه في أيام المنصور وبينه**، حققه ووضع حواشيه: محمد محمد أمين، راجعه وقدم له: سعيد عبدالفتاح عاشور، ط2، (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، 1431هـ/2010م)، ج3، ص165؛ المقريزي، **السلوك**، ج2، ق3، ص884، أبو بكر بن أحمد ابن قاضي شَهْبَة، **تاريخ ابن قاضي شهبة**، تحقيق: عدنان درويش، (دمشق: المعهد الفرنسي للدراسات العربية، 1994م)،ج3، ص36؛ محمد بن عبدالرحمن السخاوي، **وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام**، تحقيق: بشار معروف وآخرين، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416هـ/1996م)، ج1، ص63.

(37) الأمير زين الدين بركة بن عبدالله الجوباني اليلبغاوي، اشتراه الأمير يلبغا الخاصكي من الخواجا جوبان، وأصبح مدبرًا للدولة مع الأمير برقوق في نهاية دولة المماليك الأولى، ثم حدثت فتنة بينه وبين برقوق، انتهت إلى هزيمة بركة وقتله في سنة 782هـ. انظر: ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج3، ص351.

([38]) المقريزي، **السلوك**، ج3، ق1، ص377؛ ابن شاهين الظاهري، **نيل الأمل**، ج2، ص163؛ محمد بن أحمد ابن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق: محمد مصطفى وآخرين، (فيسبادن: فرانز شتاينر، 1350-1412هـ/1931-1993م)، ج1، ق2، ص253.

([39]) الطنبغا العثماني الظاهري، تولى نيابة الشام، وكانت وفاته في القدس بطالًا في سنة 821هـ. انظر: السخاوي، **الضوء**

اللامع، ج2، ص230.

([40]) لم يصرح ابن حجي باسم الأمير المسفر عند ذكره هذه الحادثة. انظر: شهاب الدين أحمد بن حجي السعدي، **تاريخ ابن حجي**، تحقيق: أبو يحيى عبدالله الكندري، (بيروت: دار ابن حزم، 1424هـ/2003م)، ج1، ص346.

([41]) طولو بن علي باشا الظاهري، نسبة إلى الظاهر برقوق، إذ كان من أعيان خاصكيته، واستمر في الترقي حتى نال منصب نيابة الإسكندرية، ثم نيابة صفد، توفي مقتولًا في بلاد الشام سنة 808هـ. السخاوي، **الضوء اللامع**، ج2، ص230.

([42]) ابن حجي، **تاريخ ابن حجي**، ج2، ص720.

([43]) قصروه من تمراز الظاهري برقوق: نال إمرة عشرة في عهد المؤيد شيخ، ثم نال منصب أمير آخور كبير في عهد الأشرف برسباي، وقد تنقل في تولي النيابة بين النيابات الشامية، وتولى نيابة دمشق في سنة 837هـ، وبقى بها حتى مات في ربيع الآخر سنة 839هـ. انظر: السخاوي، **الضوء اللامع**، ج6، ص222.

([44]) جارقطلو أو جارقطلي، الأمير سيف الدين الأشرفي، أحد عتقاء الظاهر برقوق، وقد تنقل في الوظائف حتى تولى نيابة حماة في عهد المؤيد شيخ، ثم نقل إلى نيابة حلب في عهد الأشرف برسباي، ثم نقل إلى الديار المصرية برتبة أمير مائة مقدم ألف، فتولى منصب الأتابك، ثم تولى نيابة دمشق في سنة 835هـ، وكانت وفاته بها في سنة 837هـ. السخاوي، **الضوء اللامع**، ج3، ص51.

([45]) سيف الدين سودون بن عبدالله، أحد أمراء مقدمي الألوف بالديار المصرية، وكانت ترقيته إلى منصب الأمراء المقدمين في عهد الأشرف برسباي، حيث قربه وأدناه، وجعله أمير عشرة، ثم جعله من جملة رؤوس النوب، ثم أنعم عليه بإمرة طبلخاناة، ثم جعله من جملة أمراء الألوف. وكانت وفاته سنة 843هـ. انظر: ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج6، ص169–171. وأمير طبلخاناه هي إحدى الرتب في الجيش المملوكي، وهي نسبة إلى بيت الطبل الذي يشتمل على الطبول والآلات الموسيقية، ويوضع عليها أمير يكون تحت خدمته من ثمانين إلى أربعين جنديًا، وأمير الطبخاناه يقع تحت قيادة أمراء الألوف. انظر: القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج3، ص480، ج4، ص13، 15.

([46]) قرقماس الشعباني الظاهري، نسبة إلى الظاهر برقوق، ويعرف بقرقماس أهرام ضاغ أي جبل الأهرام لتكبره. كان أصله من كتبة الظاهر برقوق، ثم أصبح في دولة المؤيد شيخ من الدوادارية، ثم تولى الحجوبية الكبرى بالقاهرة، ثم نيابة الشام، ثم قبض عليه وأعدم بالإسكندرية في عهد السلطان جقمق سنة 842هـ. انظر: السخاوي، **الضوء اللامع**، ج6، ص220.

([47]) الأمير سيف الدين شاد بك بن عبدالله الجكمي، أحد مقدمي الألوف بالديار المصرية، ثم نائب حماة. واستمر في نهاية عمره بطالًا بالقدس حتى وفاته في سنة 854هـ. ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج6، ص196.

([48]) المقريزي، **السلوك**، ج4، ق2، ص911؛ ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج15، ص39؛ ابن شاهين الظاهري، **نيل الأمل**، ج4، ص351، 352.

([49]) إينال العلائي: الأمير سيف الدين أبو النصر، ويقال له الأجرود، اشتراه الظاهر برقوق هو وأخوه طوخ، نال نيابة غزة في عهد الأشرف برسباي، وأخذ الكثير من الوظائف في الدولة، وكانت وفاته بالطاعون في سنة 847هـ. السخاوي، **الضوء اللامع**، ج2، ص329.

([50]) يونس الركني: نسبة إلى الأتابك ركن الدين بيبرس، وهو ابن أخت الظاهر برقوق، ويعرف بالأعور، وقد تنقل بين الوظائف خلال عهد المؤيد شيخ، والظاهر جقمق، ثم مات بطالًا في دمشق سنة 851هـ.انظر: السخاوي، **الضوء اللامع**، ج10، ص346.

([51]) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج15، ص81، 82

([52]) جُلُبان: الأمير سيف الدين جُلُبان المعروف بأمير آخور نائب الشام، هناك عدة أقوال تتصل بمعْتقه وجنسه، وقد ترقى إلى رتبة طلبخاناة في عهد المؤيد شيخ، ثم إلى أمير مائة ومقدم ألف. ونال عدة مناصب في عهد الأشرف برسباي من بينها نيابة حماة، وطرابلس، ثم نقل إلى نيابة حلب في عهد الظاهر جقمق، وبعدها إلى نيابة دمشق، وكان عارفًا بالسياسة، ولذلك طالت أيامه. ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج5، ص12.

([53]) دُولات باي بن عبدالله المحمودي الساقي المؤيدي، الأمير سيف الدين، قدم به الخواجا محمود من بلاد الجاركس في مجموعة من المماليك إلى الإسكندرية، فاشتراه نائبها، ثم طلبه المؤيد شيخ وأعتقه وجعله خاصكيًا، ثم صار خازندارًا، ثم ساقيًا في آخر دولته. ثم ترقى إلى رتبة طلبخاناة في عهد الظاهر جقمق، وأخذ يترقى في عهده حتى وصل إلى إمرة مائة مقدم ألف. وكانت وفاته في سنة 857هـ/1453م. انظر: ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج5، ص326–327.

([54]) والأمير أُرُنْبُغا اليونسى: سيف الدين الناصري، أحد مماليك الناصر فرج، ترقى في عدة مناصب حتى وصل إلى أمير طبلخاناة في عهد الظاهر جقمق، ثم إلى إمرة مائة مقدم ألف في عهد الأشرف إينال، وكانت وفاته سنة 857هـ. ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج2، ص337.

([55]) سودون المحمودي، الأمير سيف الدين المؤيدي، المعروف بسودون أتمكجي، أمير آخور ثاني، وهو أحد مماليك المؤيد شيخ، وتولى منصب رأي النوبة في عهد الظاهر جقمق، ثم منصب الآخورية الثانية، ومات في شهر رجب سنة 853هـ. ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج6، ص175.

([56]) المقريزي، **السلوك**، ج4، ق3، ص1172، 1173؛ ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج15، ص335، 336

([57]) الأمير نكار أو (نوكار)، الناصري، أحد مماليك الناصر فرج، وترقى إلى عدة مناصب في عهد الظاهر جقمق، ونقل إلى الزردكاشية في عهد الأشرف إينال، وكان ذا دعابة مع كثرة تلاوته وعقله، ومات بغزة سنة 861هـ. السخاوي، **الضوء اللامع**، ج10، 205-206.

([58]) كَرْكر: حصن بين سميساط وحصن زياد، وهو قلعة. الحموي، **معجم البلدان**، ج4، ص453.

([59]) علي بن داود الصيرفي، **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ**، تحقيق: حسن حبشي (القاهرة: دار الكتب القومية، 1970م)، ج4، ص236، 237؛ محمد بن عبدالرحمن السخاوي، **التبر المسبوك في ذيل السلوك**، تحقيق: (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2002م)، ج1، ص57؛ ابن شاهين الظاهري، **نيل الأمل**، ج5، ص145

([60]) شاد بك الجكمي: الأمير سيف الدين، أحد مقدمي الألوف بالديار المصرية، ثم نائب حماة، أصله من مماليك الأمير جكم. وذهب إلى القدس بطالًا، ومكث بها حتى مرض، وطال مرضه بها ثم توفي سنة 854هـ. انظر: ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج6، ص196.

([61]) يونس البوّاب: ترقى إلى إمرة الطبلخاناة، ثم عُين دوادارًا للأشرف قايتباي في سنة 849هـ. انظر: ابن شاهين، **نيل الأمل**، ج1، ص59.

([62]) العسقلاني، **إنباء الغمر**، ج4، ص236؛ ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج15، ص368؛ السخاوي، **التبر المسبوك**، ج1، ص254؛ ويبدو أن العسقلاني قد خلط بين نائبي حلب الأمير جلبان المعزول عن نيابته سنة 843ه والأمير قاني باي المعزول عن نيابته سنة 849ه فجعل الأول هو المعزول سنة 849ه والصحيح ما ذكر أعلاه.

([63]) جرباش كرد: الأمير جرباش المحمدي كرد، كان أحد المقدمين في عهد الظاهر جقمق، وتولى منصب آخور ثاني في سنة 842هـ. انظر: السخاوي، **الضوء اللامع**، ج3، ص201؛ ابن شاهين، **نيل الأمل**، ج5، ص78.

([64]) قراجا الخازندار الظاهري، نسبة إلى الظاهر جقمق، كان خاصكيًا للظاهر، ثم خازندارًا صغيرًا، فأمير عشرة، فخازندارًا كبيرًا. تولى منصب الحجوبية الكبرى في عهد الأشرف إينال. قتل بالشام في سنة 872هـ. انظر: السخاوي، **الضوء اللامع**، ج6، ص215.

([65]) تنم من عبد الرازق: الأمير سيف الدين الجركسي المؤيدي، يعود أصله إلى المشير بدر الدين بن محب الدين الطرابلسي، أعتقه المؤيد شيخ وجعله أحد خاصكيته. وأخذ يترقى في المناصب حتى عُين في عهد الظاهر جقمق في نيابة الإسكندرية، ثم حماة، ثم حلب. ثم استقر في نيابة الشام خلال عهد الظاهر خشقدم، وكان آخر عهده هناك، إذ توفي بها في جمادى الأولى سنة 868هـ. انظر: السخاوي، **الضوء اللامع**، ج3، ص44.

([66]) الأمير حسام لاجين الظاهري، مملوك الظاهر جقمق، أعتقه الظاهر في سنة 836هـ، وأصبح من خاصكية السلطان، ثم أمير عشرة، ثم عمل لالة لولد السلطان فخر الدين عثمان الذي تسلطن بعد والده جقمق. وأخذ يترقى في المناصب حتى أصبح أمير مجلس الأشرف قايتباي. توفي في سنة 886هـ. انظر: السخاوي، **الضوء اللامع**، ج6، ص232.

([67]) السخاوي، **التبر المسبوك**، ج2، ص17

([68]) يونس العلائي الناصري: نسبة إلى الناصر فرج، أصبح أميرًا في عهد الظاهر جقمق، ثم تولى منصب رأس النوبة، وكان خشداشًا للأشرف إينال، فقام بتوليته نيابة الإسكندرية، ثم عمل في منصب أمير آخور حتى وفاته، وكان قد جاوز السعبين، ومات في طاعون سنة 864هـ. السخاوي، **الضوء اللامع**، ج10، ص346.

([69]) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج15، ص382. ولعل ابن تغري بردي يقصد بعبارة "لقلة موجود قاني باي" عدم مقدرته المالية على دفع مبلغ كبير كهذا إلى للأمير يونس العلائي نائب القلعة مقابل تسفيره.

([70]) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج16، ص84؛ ابن شاهين الظاهري، **نيل الأمل**، ج5، ص433؛ ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج2، ص323.

([71]) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهر**، ج16، ص258؛ ابن شاهين الظاهري، **نيل الأمل**، ج6، ص116.

([72]) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج16، ص266. وأمير آخور هو: المسؤول عن الإشراف على اصطبل السلطان أو الأمير، ورعاية ما فيها من خيل وحيوانات، وكلمة (آخور) أصلها فارسي وتعني المعلف. انظر: القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج5، ص461

([73]) السلطان فيما بعد.

([74]) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج16، ص269؛ **نيل الأمل**، ج6، ص144؛ **بدائع الزهور**، ج2، ص393.

([75]) جان بلاط الأشرفي، نسبة إلى الأشرف إينال، ترقى حتى رتبة أمير عشرة، ثم توفي في رمضان سنة 873هـ. انظر: السخاوي، ال**ضوء اللامع**، ج3، ص62.

([76]) شاد بك الجلباني، هو أتابك دمشق، وله مدرسة باسمه هناك، وقد مات في جمادى الثانية سنة 887هـ. انظر: السخاوي، **الضوء اللامع**، ج3، ص290.

([77]) أزدمر الإبراهيمى الظاهري، نسبة إلى الظاهر جقمق، وكان يعرف بالطويل، وكانت مكانته كبيرة في عهد الأشرف قايتباي، إذ نال وظيفة الحجوبية بالقاهرة، وتقرر نفيه إلى مكة، ثم جيئ به في الحديد بأسيوط، ثم ارسلوا إليه من خنقه، فكان وفاته في سنة 885هـ. النظر: السخاوي، **الضوء اللامع**، ج2، ص273.

([78]) سودون البردبكي الظاهري، الأمير سيف الدين، نائب ثغر دمياط، وأحد أمراء العشرات بالقاهرة، من صغار مماليك الظاهر برقوق، وأصبح أمير عشرة في عهد المؤيد شيخ، ثم ولاه الظاهر جقمق نيباة دمياط، فذهب إليها واستمر بها إلى وفاته في سنة 850هـ. ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج4، ص173.

([79]) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج16، ص275.

([80]) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج16، ص285. جانبك التاجي: نسبة إلى الأمير إلى الوالي التاج الجركسي، وقد استنابه الظاهر جقمق في بيروت، ثم تنقل في النيابة بين غزة، ثم صفد، ثم حماة، ثم حلب. وكانت وفاته في دار السعادة بدمشق سنة 868هـ. انظر: السخاوي، **الضوء اللامع**، ج3، ص56.

([81]) نانق المحمدي الظاهري: من مماليك الظاهر جقمق، ونال الإمرة في عهد الظاهر خشدقم، ثم تولى منصب أمير آخور ثان، ثم مقدمًا، وتولى إمارة المحمل سنة 871هـ، وأصبح في منصب رأس النوبة في عهد الأشرف قايتباي. وكانت وفاته سنة 872هـ. انظر: السخاوي، **الضوء اللامع**، ج10، ص197.

([82]) الشرفي يحيى بن الأمير الفقيه يشبك المؤيدي، سبط المؤيد شيخ، وأمه آسبة ووالدة أحمد الماضي، ولد في ربيع الأول سنة 842هـ، ونشأ في عز، فقرأ القرآن، وكان يجيد فنون الفروسية، وتولى المحمل في أكثر من مرة. وكان يسمع من السخاوي، وكان يعاون أباه أثناء تولي الأخير منصب الدوادارية الكبرى، وقد رقّاه الظاهر خشقدم إلى أمير أربعين، وصار في عهده أمير ركب الحاج المصري. أصابه المرض ومات في سنة 876هـ. السخاوي، **الضوء اللامع**، ج10، ص265.

([83]) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج16، ص296.

([84]) ابن شاهين الظاهري، **نيل الأمل**، ج6، ص211، 212.

([85]) المقريزي، **السلوك**، ج4، 2، ص1007.

([86]) قراخجا الحسني: كان أصله من مماليك الظاهر برقوق، ونال الإمرة بعد وفاة المؤيد شيخ، ثم أصبح أمير طبلخاناة في عهد الملك الأشرف برسباي، وتولى وظيفة رأس نوبة ثانيًا، ثم أصبح مقدم ألف بالديار المصرية في عهد الظاهر جقق، ثم أصبح في منصب أمير آخور، واستمر على هذا المنصب حتى وفاته بالطاعون في يوم السبت الثامن عشر من صفر 853هـ. انظر: ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج15، ص541؛ **المنهل الصافي**، ج4، ص303.

([87]) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج15، ص158.

([88]) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج15، ص406؛ **حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور**، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين، (القاهرة: عالم الكتب 1990م)، ج1، ص252.

([89]) الأمير سيف الدين أسنبغا الناصري الطياري، رأس نوبة النوب. قدم من بلاده ، وهو في سن التمييز صحبة الملك الظاهر جقمق، واستمر في خدمة الأمير سودون الطيار وبه عرف. وتوفي سنة 857هـ/1453م. ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج2، ص437.

([90]) المقريزي، **السلوك**، ج4، ق3، ص1161، 1162؛ ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج15، ص331، 332؛ ابن شاهين، **نيل الأمل**، ج5، ص94، 95؛ الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج4، ص149–150؛ ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج2، ص219.

([91]) المقريزي، **السلوك**، ج4، ق3، ص1163، 1164، ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج15، ص333؛ ابن شاهين، **نيل الأمل**، ج5، ص96؛ الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج4، ص152.

([92]) يذكر أحيانًا برسباي، وأحيانًا يرشباي الإينالي، أحد أمراء الطبلخانات ورأس نوبة، وتولى وظيفة آخور الثاني، وكان حشمًا أدوبًا شجاعًا، وتوفي في شهر رجب سنة 864هـ. انظر: ابن تغري ردي، **النجوم الزاهرة**، 16: 216؛ السخاوي، **الضوء اللامع**، ج10، ص269؛ الظاهري، **نيل الأمل**، ج6، ص82.

([93]) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج16، ص30، 31؛ **حوادث الدهور**، ج2، ص407، 408.

([94]) ابن تغري بردي، **حوادث الدهور**، ج2، ص408.

([95]) خير بك الأشقر المؤيدي، كان من مماليك المؤيد شيخ المحمودي، ثم أصبح خاصكيًا في عهد الظاهر جقمق ومن جملة الدوادارية الصغار، ثم نقل إلى وظيفة أمير آخور في أوائل عهد دولة الأشرف إينال، وحكم عليه ابن تغري بردي إنه كان كثير الفتن بين الطوائف، وليس عنده همة لإثارة الحرب إلا بالكلام". انظر: ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج16، ص205–206.

([96]) ابن تغري بردي، **مورد اللطافة**، مج2، ص166، 167؛ **النجوم الزاهرة**، ج16، ص55، 56؛ **حوادث الدهور، ج2**، ص433؛ ابن شاهين الظاهري، **نيل الأمل**، ج5، ص395.

([97]) قراجا الأشرفي إينال الأعرج المعروف بالطويل الأعرج، الأشرفيّ، من سبي قبرص، وأحد المقدمين، تولي نيابة حماه فأقام بها زمنًا، تعسف وتجبر خلالها، فغضب عليه الدوادار الكبير فنفاه إلى مدينة القدس بطالًا، وتوفي بها سنة 885ه وله من العمر نحو 70سنة وقيل ثمانين. انظر: السخاوي، **وجيز الكلام**، مج3، ص915؛ **الضوء اللامع**، ج6، ص214؛ ابن شاهين الظاهري، **نيل الأمل**، ج7، ص251.

([98]) أكاديش، حصان هجين غير أصيل، وحصان صغير رديء ضعيف، وحصان صغير فاتر الهمة، وحصان للحمل أو لجر العربة، وقد يطلق أحيانًا على الحصان الخصي، كما يطلق أحيانًا على الحصان الصغير الجيد. انظر: رينهارت دُوزِي، **تكملة المعاجم العربية**، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمد سليم النعيمي وجمال الخياط، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1979–2000م)، ج9، ص48.

([99]) الأمير سيف الدين خاير بك المؤيدي الأشقر، كان من مماليك المؤيد شيخ، وكان خاصكيًا في دولة الظاهر جقمق، وتولى أمير آخور الثاني في أوائل دولة الملك الأشرف إينال، وكانت وفاته في شهر شعبان 863هـ. انظر: ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج16، ص205.

([100]) يوسف بن تغري بردي، **مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة**، تحقيق: نبيل محمد عبدالعزيز، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1997م)، مج2، ص172؛ ابن شاهين الظاهري، **نيل الأمل**، ج6، ص114؛ حمزة بن أحمد ابن سباط، **صدق الأخبار**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، (طرابلس: جروس برس، 1993م)، ج2، ص804؛ ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج2، ص380.

([101]) قانبك المحمودي المؤيدي، كان من صغار خاصكية المؤيد شيخ، ثم أصبح أمير طلبخاناة في عهد الأشرف برسباي، ولما تسلطن خجداشه الظاهر خشقدم صيّره مقدمًا بالقاهرة ثم أمير سلاح، وسجن بالإسكندرية في آخر أيامه، وتوفي بطالًا بعد أن تجاوز السبعين من العمر سنة 874هـ/1469م. محمد بن عبدالرحمن السخاوي، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1900م)، ج6، ص198.

([102]) الأمير قانصوه اليحياوي الظاهري جقمق، نائب الشام، أحد أمراء العشرات ورأس نوبة فى نيابة الإسكندرية عوضًا عن كسباى المؤيدى السمين بحكم عزله وتوجهه إلى دمياط بطالاً، بعد أن أنعم الملك الظاهر على قانصوه المذكور بإمرة طبلخاناه عوضًا عن طوخ الزرد كاش، بحكم توجهه إلى دمياط بطالاً. وكان قد تولى طرابلس ثم حلب، ونفي إلى بيت

المقدس ليفرج عنها بعدها ويتولى نيابة الشام. انظر: السخاوي، **الضوء اللامع**، ج6، ص199؛ ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج16، ص379؛ السخاوي، **الضوء اللامع**، ج6، ص199.

([103]) ابن تغري بردي، **مورد اللطافة**، مج2، ص179؛ **النجوم الزاهرة**، ج16، ص371، 380ابن شاهين الظاهري، **نيل الأمل**، ج6، ص298، 299؛ ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج2، ص466، 470.

([104]) عبدالباسط بن خليل بن شاهين، **نزهة الأساطين فيمن ولي مصر من السلاطين**، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1987م)، ص151؛ بن إياس، **بدائع الزهور**، ج3، ص441، 442؛ أحمد بن محمد ابن الحمصي، **حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران**، تحقيق: عبد العزيز فياض خرفوش، (بيروت: دار النفائس، بيروت، 2000م)، ج2، ص384؛ أحمد بن يوسف القرماني، **أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ**، تحقيق: فهمي سعد وأحمد حطيط، (بيروت: عالم الكتب، 1992م)، ج2، ص322.

([105]) الخاصكية، هم الذين يلازمون السلطان في خلواته ، ويسوقون المحمل الشريف ويتعينون بكوامل الكفال ويجهزون في المهمات الشريفة والمتعينون للإمرة والمقربون في المملكة. انظر: ابن شاهين، **زبدة كشف الممالك**، ص115، 116؛ محمد قنديل البقلي، **مصطلحات صبح الأعشى**، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 1983م)، ص114.

([106]) باب الدرفيل: هو باب بجانب خندق القلعة، ويعرف أيضًا بباب المدرج، وكان يعرف قديمًا بباب سارية، ويتوصل إليه من تحت دار الضيافة، وينتهي منه إلى باب القرافة، وهو فيما بين سور القلعة والجبل. انظر: المقريزي، **المواعظ والاعتبار**، مج3، ص654.

([107]) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج3، ص462، 469؛ ابن الحمصي، **حوادث الزمان**، ج2، ص388، 390، 391؛ عبدالحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، (دمشق: دار ابن كثير، 1406هـ/1986م)، ج10، ص41.

([108]) السخاوي، **الضوء اللامع**، ج6، ص204؛ ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج16، ص392، 393؛ **مورد اللطافة**، ج2، ص183.

([109]) المقريزي، **السلوك**، ج2، ق3، ص917؛ الرفاعي، **السجون**، ص93.

([110]) ابن حجي، **تاريخ ابن حجي**، ج1، ص129.

([111]) شهاب الدين بن المحمرة، أحمد بن محمد بن صلاح، قاضي قضاة الشافعية بدمشق، وشيخ خانقاه سعيد السعداء بالقاهرة، ثم شيخ المدرسة الصلاحية بالقدس. كانت نشأته بالقاهرة، وكان بارعًا في الفقه والأصول واللغة. وتوفي بالقدس سنة 840هـ. انظر: ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج2، ص147.

([112]) القاضي جمال الدين يوسف الكركي الشوبكي بن الصفي، كان أبوه من نصارى الكرك، جاء إلى القاهرة مع والده، وتولى عدة مناصب، منها تولي نظر الجيش في دمشق، وكانت وفاته سنة 856هـ. انظر: السخاوي، **الضوء اللامع**، ج10، ص318.

([113]) المقريزي، **السلوك**، ج4، ق2، ص799.

([114]) المقريزي، **السلوك**، ج4، ق3، ص1214، 1215؛ الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج4، ص206؛ ابن شاهين الظاهري، **نيل الأمل**، ج5، ص127.

([115]) قُشْتُمُر المنصوري شاد الدواوين، من بقايا مماليك الناصر محمد، وأخذ يتنقل في الخدمة إلى أن ولي نيابة السلطنة بعد مقتل الناصر حسن، ثم نيابة دمشق وصفد وطرابلس، وبعدها أُعيد إلى مصر فتولى منصب حاجب الحجاب، ثم تولى نيابة حلب، وتوفي في سنة 770ه، انظر: ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج2، ص290.

([116]) علي بن داود بن المظفر يوسف بن عمر بن علي ابن رسول، الملك المجاهد الرسولي، تولى الحكم في سنة 721هـ ثم دخل في نزاع مع ابن عمه الظاهر بن المنصور على الحكم، إلى أن تمكن من أخذ الحكم لنفسه في سنة 742هـ، ومات في سنة 764هـ. انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**،ج21، ص67؛ ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج4، ص58.

([117]) المقريزي، **السلوك**، ج2، ق3، ص839؛ **النجوم الزاهرة**، ج10، ص230؛ **نيل الأمل**، ج1، ص212.

(118) الأمير عز الدين فَيَّاض بن مُهَنَّا بن عيسى، جاء إلى مصر بعد وفاة أخيه أحمد بن مهنا لطلب الإمرة في سنة 749هـ، ولكن الوزير منجك غضب عليه فسجنه في الإسكندرية ومنح الإمارة لأخيه حيّار بن مهنا، ثم أفرج عنه الناصر حسن ابن الناصر محمد (748–752هـ/1346–1351م) وأعطاه الإمرة بدلًا من أخيه. انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج24، ص71؛ ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج4، ص273.

([119]) ابن شاهين، **نيل الأمل**، ج1، ص212.

([120]) ابن شاهين، **نيل الأمل**، ج6، ص56.

([121]) العسقلاني، **إنباء الغمر**، ج3، ص370.

([122]) المقريزي، **السلوك**، ج3، ق3، ص1079؛ ابن حجي، **تاريخ ابن حجي**، ج1، ص521.

(123) علاء الدين أَيْدُغْمش الناصري، أحد مماليك الناصر محمد بن قلاوون، وأصبح أمير آخور بعد عودة الناصر، تولى نيابة حلب ودمشق وتوفي في سنة 743هـ. انظر: ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج1، ص508؛ المقريزي، **المقفى الكبير**، ج2، ص345.

(124) الأمير بدر الدين جَنْكَلي بن محمد بن البابا، كبير أمراء دولة الناصر محمد بن قلاوون وصهره، وكان مجالسًا لأهل العلم، ويميل إلى الشيخ تقي الدين ابن تيمية، ولم يكن يتأخر في بذل جاهه لقضاء الحوائج. توفي في سنة 746هـ. انظر: الصفدي، **أعيان العصر**، ج2، ص163؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج11، ص154؛ ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج2، ص90.

([125]) المقريزي، **السلوك**، ج2، ق3، ص590.

([126]) المقريزي، **السلوك**، ج4، ق3، ص1217؛ **نيل الأمل**، ج5، ص128.

([127]) المقريزي، **السلوك**، ج2، ق3، ص858.

([128]) جنتمر، ويقال جردمر أخو الأمير طاز، تنقل في الوظائف حتى استقر أتابكًا بدمشق، ثم اعتقل في صفد مدة، وكان من المعارضين للظاهر برقوق، فلما استقام الأمر للظاهر برقوق، استدعاه إلى مصر وقتله سنة 793هـ. انظر: ابن حجر، **إنباء الغمر**، ج1، ص424.

([129]) المقريزي، **السلوك**، ج2، ق3، ص917؛ الرفاعي، **السجون**، ص93

([130]) الأمير خضر، استادار الأمير بركة، وتولى منصب رأس نوبة الأمير بركة. ابن حجر، **إنباء الغمر**، ج1، ص195.

([131]) المقريزي، **السلوك**، ج3، ق1، ص377، 378؛ ابن تغري بردي، **بدائع الزهور**، ج1، ق2، ص253؛ ابن شاهين، **نيل الأمل**، ج2، ص163.

([132]) كان هذا اللوح فوق النقش الذي جعله السالمي في دولة الناصر فرج بسبب المرتجع من الإقطاع عند انتقال الإمرة. انظر: ابن حجر، **إنباء الغمر**، ج3، ص270؛ الرفاعي، **السجون**، ص92.

([133]) لم تحدد المصادر اسمه.

([134]) المقريزي، **السلوك**، ج4، ق2، ص799.

([135]) العسقلاني، **إنباء الغمر**، ج3، ص536؛ ابن شاهين، **نيل الأمل**، ج4، ص363

([136]) المقريزي، **السلوك**، ج4، 2، ص1007؛ ابن شاهين، **نيل الأمل**، ج4، ص423؛ ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج2، ص175.

([137]) الصيرفي، **نزهة النفوس والأبدان**، ج4، ص119.

([138]) المقريزي، **السلوك**، ج4، ق3، ص1163، 1164، ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج15، ص333؛ ابن شاهين، **نيل الأمل**، ج5، ص96؛ الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج4، ص152.

([139]) المقريزي، **السلوك**، ج4، ق3، ص1214، 1215؛ ابن شاهين الظاهري، **نيل الأمل**، ج5، ص127؛ وجعل الصيرفي المبلغ الذي أخذه المسفر مائتي دينار. انظر: الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج4، ص206.

([140]) المقريزي، **السلوك**، ج4، ق3، ص1217–1222؛ ابن شاهين، **نيل الأمل**، ج5، ص206–128.

([141]) طه، **السجون والعقوبات**، ص78؛ الرفاعي، **السجون**، ص93؛ أنس، **المنافي في مصر**، ص3119.